

Distr.
GENERAL

S/1994/1069
17 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٣٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وهو يقدم قبل انتهاء ولاية البعثة لإطلاع المجلس بشأن آخر التطورات في سير محادثات لوساكا وفي الحالة العسكرية والانسانية في أنغولا. وهو يغطي الأحداث الرئيسية لغاية ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وبحكم الظروف، تمت صياغة التقرير قبل استلام تقرير المبعوث الخاص الذي أرسلته الى الميدان في أواخر آب/أغسطس (انظر الفقرة ٨ أدناه).

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - في البيان الذي أصدره رئيس مجلس الأمن في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ (S/PRST/1994/45)، أعرب أعضاء المجلس عن نفاذ صبرهم إزاء الطابع المديد للمفاوضات وحذروا من أنه لا يمكن تأخير عملية السلم الى ما لا نهاية. وأعرب المجلس عن اعتقاده بأن اتفاقاً عادلاً وشاملاً للسلم هو في متناول اليد، وحث الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بقوة على إظهار التزامه بالسلم وقبول مجموعة المقترحات الكاملة التي قدمها ممثلي الخاص، السيد أليون بلوندين بايي، وممثلي الدول الثلاث المراقبة (الولايات المتحدة والبرتغال والاتحاد الروسي). كما أكد المجلس من جديد عزمه على إعادة النظر في الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة مستقبلاً في أنغولا في حالة عدم التوصل الى اتفاق للسلم بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وأعلن أعضاء المجلس علاوة على ذلك أنهم لن يقبلوا أية مماثلة أخرى في عملية السلم.

٣ - ومنذ تقديم تقريره الأخير الى المجلس في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٤ (S/1994/865) وصدور البيان السالف الذكر عن رئيس مجلس الأمن، استمرت في لوساكا المناقشات المتعلقة بطرائق المصالحة الوطنية وتم إحراز تقدم ملموس. وبعد إقرار آخر بند في جدول الأعمال، وهو البند المتصل بالمصالحة الوطنية، ما زالت هناك وثيقتان يتعين النظر فيهما والموافقة عليهما، إحداهما تتعلق بترتيبات الأمن لزعماء يونيتا، والأخرى تتعلق بمشاركة يونيتا في إدارة شؤون الدولة. وبعد مشاورات مكثفة، ووفق في آب/أغسطس على الوثيقة المتعلقة بترتيبات الأمن لزعماء يونيتا.

٤ - وبدأت في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٤ مناقشة البند الأخير في جدول أعمال محادثات لوساكا للسلم، وهو ولاية الأمم المتحدة ودور المراقبين، بما في ذلك الآلية الجديدة لتنفيذ اتفاقي بيسيبي ولوساكا. وقام ممثلي الخاص وممثلو دول المراقبة بصياغة وثيقة توفيقية تستند الى المساهمات المقدمة من الوفود، تجري حاليا مناقشتها بين الوفدين. وحتى الآن، تم الاتفاق على ٥٨ من الـ ٧٠ مادة الواردة في الوثيقة، بما في ذلك كامل الفرع المتعلق بولاية الأمم المتحدة في أنغولا المتصلة بالمسائل العسكرية، والشرطة، والمصالحة الوطنية، والعملية الانتخابية. وما لم تكن المحادثات قد توقفت بناء على طلب يونيتا في أعقاب القصف الجوي لهوامبو الذي وقع في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤، لكان من الممكن إحراز قدر أكبر من التقدم في النظر في هذا البند الأخير من بنود جدول الأعمال. وقد استؤنفت الاجتماعات في لوساكا في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، ويجري حاليا النظر في الفصول النهائية لجدول الأعمال التي تتناول دور المراقبين والآلية الجديدة لتنفيذ اتفاقي بيسيبي ولوساكا.

٥ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، واصل ممثلي الخاص، بدعم من دول المراقبة والحكومات الأخرى في المنطقة، محاولاته بغرض إقناع يونيتا بقبول المقترحات المتعلقة بمشاركتها في إدارة شؤون الدولة. وفي ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٤، نُقلت رسالة موجهة من زعيم يونيتا، السيد جوناثان سافيمبي، الى الرئيس فريدريك شيلوبا رئيس زامبيا، يعلن فيها عدول يونيتا عن المطالبة بمنصب حاكم هومبو. وقد تأكدت هذه الرسالة في وقت لاحق برسالة موجهة الى ممثلي الخاص مؤرخة ٣٠ آب/أغسطس من السيد يوجينيو مانوفاكولا، الأمين العام ليونيتا ورئيس وفدها في محادثات السلم. وفي اليوم ذاته، اجتمع ممثلي الخاص وممثلو دول المراقبة الثلاث مع وفد يونيتا الذي أعلن رسميا قبول يونيتا للخطة. وفي وقت لاحق من ذلك اليوم، وجه ممثلي الخاص رسالة الى يونيتا بشأن نتيجة اجتماعه مع ممثلي يونيتا أشار فيه الى أن يونيتا، حسب فهمه، قد قبل خطته رسميا. وأرسلت نسخة من الرسالة الى حكومة أنغولا، التي أعلنت أنها لا تعتبر تلك الرسائل المتبادلة بمثابة قبول رسمي للخطة من جانب يونيتا.

٦ - وبعد تجدد الاتصالات، في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، تلقى ممثلي الخاص رسالة من وفد يونيتا أكدت قبول يونيتا رسميا للخطة. وأعلنت الحكومة في وقت لاحق، في رسالة مؤرخة ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أنها تعتبر رسالة يونيتا المؤرخة ٥ أيلول/سبتمبر بمثابة قبول رسمي لا لبس فيه للخطة. ووفقا لذلك، تكون الخطة الآن قد قبلت من جانب كل من الحكومة ويونيتا، وفي رأي ممثلي الخاص أن يونيتا يكون بذلك قد امتثل للشروط الواردة في الفقرتين ٤ و ٥ من قرار مجلس الأمن ٩٣٢ (١٩٩٤). وفي ضوء هذه التطورات، قرر أعضاء المجلس، في بيان رئاسي صدر في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ (S/PRST/1994/52)، إرجاء النظر في فرض تدابير إضافية ضد يونيتا على النحو المبين في الفقرة ٢٦ من قرار مجلس الأمن ٨٦٤ (١٩٩٣).

٧ - وما زال هناك عدد من القضايا التي يتعين حلها. وهذه تشمل المواقع التي سيقوم المعينون من جانب يونيتا بإدارتها (٣٠ من وظائف مديري البلديات، و ٢٥ من وظائف نواب مديري البلديات، و ٧٥ من وظائف مديري الكوميونات)، فضلا عن ستة بعثات دبلوماسية.

٨ - وخلال الفترة التي يشملها التقرير، قررت إيفاد بعثة رفيعة المستوى الى أنغولا للإعداد لإجراء تقييم للحالة الراهنة لجهود الأمم المتحدة في مجالات صنع السلم وحفظ السلم والأنشطة الإنسانية. وكانت البعثة برئاسة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة السابق جيمس أ. جوناو وتتألف من موظفين من إدارات الشؤون السياسية، والشؤون الإنسانية، وعمليات حفظ السلم. وسأوفي المجلس بتقرير عما تتوصل اليه البعثة من نتائج في الوقت الملائم.

ثالثا - الحالة العسكرية ومركز بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا

٩ - قام مجلس الأمن في البيان الذي أدلى به رئيسه في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤، بتذكير الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) بأن الأعمال العسكرية الهجومية تهدد ما تم احرازه من تقدم في لوساكا وأن أي مزية عسكرية ميدانية تكتيكية لا تساوي الخسائر الضخمة في المعاناة البشرية التي يدفعها شعب أنغولا حاليا. وقد أعيد تأكيد هذا الموقف بقوة في البيان اللاحق الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ٩ أيلول/سبتمبر.

١٠ - ومنذ تقريره الأخير المقدم الى المجلس، اتسمت الحالة العسكرية في أنغولا مع ذلك بزيادة في الأعمال العدائية رغم أنها خفت نوعا ما في الجزء الأول من أيلول/سبتمبر. وحقت قوات الحكومة مكاسب كبيرة في المقاطعات الشمالية وتمكنت من تثبيت مواقعها في المناطق التي استعادتها مؤخرا القوات المسلحة الأنغولية. وواصل الاتحاد الوطني القيام بهجمات على نطاق صغير وبأنشطة المغاورين وبضغوط عسكرية أخرى في سائر أرجاء البلد. ولم يتمكن لغاية الآن، فيما عدا نجاحات تكتيكية محدودة، من شن هجمات منسقة على نطاق واسع ضد القوات المسلحة الأنغولية. إلا أن القتال استمر في مقاطعات كابيندا ولوندا الشمالية وكوانزا الجنوبية، وبحلول نهاية آب/أغسطس ١٩٩٤، تدهورت الحالة العسكرية كذلك في مقاطعات هومبو وبابي وكواندو كوبانجو وبينجو. وما تزال الحالة متوترة في أجزاء أخرى من البلد. وجرى استخدام المدفعية البعيدة المدى والوسائل الجوية المتاحة بكثافة.

١١ - وفي المقاطعات الشمالية، ما تزال الحالة في كابيندا متوترة جدا حيث استمر القتال طيلة تموز/يوليه وآب/أغسطس. وبعد أن سيطرت القوات المشتركة التي تضم الاتحاد الوطني وجبهة تحرير جيب كابيندا والقوات المسلحة لكابيندا على مدينة بليز يوم ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٤، تمكنت من تحقيق مكاسب أخرى. إلا أن القوات المسلحة الأنغولية تمكنت بحلول نهاية آب/أغسطس من استعادة المدينة والمناطق المحيطة بها. وفي مقاطعتي لواندا الشمالية ولواندا الجنوبية، تسيطر الحكومة سيطرة محكمة على المناطق المنتجة للألماس الواقعة في كافونفو وكوانجو وعلى عدة مدن أخرى هامة من الناحية الاستراتيجية. وفي النصف الثاني من آب/أغسطس، حاول الاتحاد الوطني الاستيلاء على هذه المناطق وأبلغ عن حدوث معركة حامية شمال شرق كافونفو ولكن هذه الهجمات التي استمرت حتى بداية أيلول/سبتمبر قد ردت على

أعقابها حسبما أفادت مصادر القوات المسلحة الأنغولية. وفي ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٤، أبلغ عن قيام الاتحاد الوطني باحتلال كوميون كويكابو في مقاطعة بنجو.

١٢ - وفي المقاطعات الوسطى، شنت القوات المسلحة الأنغولية عددا من الهجمات على مدينتي كويبال وأمبيفا (في مقاطعة كوانزا الجنوبية) والمناطق المحيطة بهما. ومن ناحية أخرى، كثف الاتحاد الوطني أنشطة المغاورين على طول الشاطئ في الأسبوع الأخير من آب/أغسطس ١٩٩٤. وهناك تقارير تفيد بأن كتيبة تابعة للاتحاد الوطني قد تسلمت إلى منطقة ميناء امبويم ونصبت كمائن على الطريق التي تربط المدينة بلوندا. وأفادت التقارير أنه جرى خلال هذه الحوادث اختطاف سبعة أشخاص من جملتهم مستخدم في منظمة غير حكومية، هي منظمة الرعاية الأفريقية (أفريكير) بالإضافة إلى راهب وعدة راهبات. وبالرغم من الجهود المكثفة للتعرف على مكان وجودهم، ما زال مصير هؤلاء الأشخاص غير معروف. وفي مقاطعة بينجويلا، اضطلع الاتحاد الوطني بعدد من هجمات المغاورين ونصب كمائن على طول الطريق الممتدة بين بينجويلا - كايمايمبو - كوبال. كما واصل الضغط على إييو. وما تزال الحالة حول مدينة كويتو المحاصرة هادئة نسبيا؛ ولكن الحكومة التي ما تزال تعزز المدينة تدعي أنها صدت هجمات الاتحاد الوطني هناك في منتصف آب/أغسطس. وأفادت التقارير أن القوات المسلحة الأنغولية وسعت من نطاق سيطرتها حول كيتو في الأسبوع الأخير من آب/أغسطس. وفي الوقت نفسه، قام السلاح الجوي بقصف هومابو في ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٤ مما أسفر عن وقوع إصابات بين المدنيين وعن أضرار في الممتلكات.

١٣ - وتدهورت الحالة في المقاطعات الجنوبية ولا سيما حول مينونج خلال الأسبوع الأخير من آب/أغسطس ١٩٩٤. وأفادت التقارير بأن الاتحاد الوطني قصف المدينة بالمدفعية البعيدة المدى مما أدى إلى قتل عدة مدنيين وانزال أضرار بالغة في الممتلكات ولكن المدينة ظلت تحت سيطرة الحكومة.

١٤ - وبالرغم من انخفاض العمليات العسكرية في الأسابيع الأخيرة، هناك تقارير واسعة الانتشار تفيد بقيام القوات المسلحة الأنغولية والاتحاد الوطني بحشود كبيرة في أجزاء عديدة من البلد والتأهب للقيام بمزيد من الهجمات والعمليات الهجومية التي تشمل المراكز السكانية الكبرى أيضا.

١٥ - ولم يحدث أي تغير في مركز وولاية بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا المبينة في الفقرة ١٤ من تقريرتي المقدم إلى المجلس المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٤ (S/1994/611). وما تزال البعثة تعمل بقوامها المنخفض المؤلف من ٥٠ من الأفراد العسكريين و ١٨ من أفراد الشرطة و ١١ من الموظفين الطبيين العسكريين بالإضافة إلى عدد صغير من الأفراد العاملين في المجالات السياسية والانسانية والسوقية وتم وزع أفرقة من المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة في المقر الرئيسي في لواندا فضلا عن أربعة أماكن أخرى، وتقوم البعثة، بالإضافة إلى الأنشطة المعتادة، بالمشاركة في عملية تخطيط شاملة لبعثة موسعة للأمم المتحدة للتحقق في أنغولا. وما يزال وجودها في أنغولا عاملا أساسيا في الجهود المستمرة الرامية للوصول إلى تسوية سياسية. وبالنظر لوصول عملية لوساكا للسلم إلى مرحلة متقدمة، أعتزم تزويد بعثة الأمم

المتحدة للتحقق في أنغولا بموظفين اضافيين أحدهما من الفئة الفنية والآخر من فئة الخدمات العامة ليقوما بصفة رئيسية بمساعدة البعثة في ترجمة الوثائق التي يتعاظم حجمها بسرعة.

رابعاً - الحالة الإنسانية

١٦ - وقد أعرب المجلس، في البيانين اللذين أدلى بهما رئيسه يومي ١٢ آب/أغسطس و ٩ أيلول/سبتمبر، عن أسفه إزاء الأعمال التي يقوم بها الطرفان كلاهما ولا سيما اليونيتا، مما أفضى إلى تدهور الحالة البشرية في أنغولا. وقام المجلس من جديد بتذكير الطرفين بمسؤوليتهما عن تسهيل إيصال الإمدادات الإنسانية. ومع ذلك، فمنذ تقريره الأخير المقدم إلى المجلس، ما برحت الحالة الإنسانية في أنغولا، مصدراً لقلق عميق للغاية. فاستمرار الأنشطة العسكرية يحد بدرجة بالغة من قدرة الوكالات الإنسانية على تنفيذ عملياتها الغوثية بفعالية. وقد كشف تقرير طُرح مؤخراً وأعدته وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية عن أنه منذ شباط/فبراير ١٩٩٤، نجمت زيادة أخرى بنسبة ١٠ في المائة في عدد الأهالي الذين تضرروا بصورة قاسية من جراء الحرب. وهناك ما يقرب من ٣,٧ مليون أنغولي، معظمهم مشردون ومتضررون من جراء النزاعات، وهم الآن بحاجة إلى إمدادات طارئة تشمل مواد لا غنى عنها مثل الأدوية واللقاحات والبطانيات والمعونات الغذائية.

١٧ - ولقد وقعت عدة حوادث أمنية في النصف الثاني من شهر آب/أغسطس ١٩٩٤ مما يدل على الظروف غير المستقرة والأحوال الخطرة التي تعمل في ظلها وكالات الإغاثة: قصف جوي لمنطقة هوامبو في ٣١ آب/أغسطس، وقصف للمدفعية موجه نحو مطار مينوغي مما تسبب عن الإيقاف المؤقت لرحلات الطيران التي تحمل شحنات الأمم المتحدة إلى تلك المنطقة، ثم الإغلاق المؤقت لطريق بورتو أمبوييم - لواندا بسبب نصب الكمائن واختطاف المدنيين بمن فيهم الموظفون الدوليون وعائلاتهم.

١٨ - من ناحية أخرى استجذبت تطورات مشجعة جاءت استجابة إلى البيان الذي صدر عن رئيس مجلس الأمن في ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٤ دعا بصورة واضحة إلى استئناف الرحلات الغوثية إلى مالانجي وكويتو فضلاً عن النداء الذي وجهته من جانبي إلى الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي. وفي ٢٣ آب/أغسطس ١٩٩٤، أكد اليونيتا أن شحنات ورحلات الركاب لبرنامج الأغذية العالمية يمكن استئنافها إلى مالانجي. وشرع برنامج الأغذية العالمي في توصيل شحناته على الفور كما أن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أعادت تأسيس وجودها في المدينة. وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ بدأ التوزيع العام للأغذية في مالانجي لأول مرة بعد فترة تزيد على ثلاثة أشهر. وتضاعف مراكز التغذية جهودها حالياً كيما تصل إلى جميع الأطفال والبالغين المعرضين لسوء التغذية في المنطقة. وكان برنامج الأغذية العالمي قد أنجز بحلول ٤ أيلول/سبتمبر تقديم ما يزيد على ٨٠٠ ١ طن من الأغذية وغيرها من المواد الغوثية إلى ذلك الموقع.

١٩ - أما مدينة كويتو التي لم تكن الرحلات الغوثية للأمم المتحدة تصل إليها منذ منتصف أيار/مايو نظراً لغياب تصريح بالأمن من اليونيتا، فقد أمكن في نهاية المطاف الوصول إليها عندما منح اليونيتا تصريحاً

لهذه الرحلات في ٩ أيلول/سبتمبر. ومع ذلك فبعد عدة رحلات طيران قامت بها الأمم المتحدة بين ١٢ و ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ذكر اليونيتا أن تصريحه فُهم خطأ وأنه لم يعد بوسع الأمم المتحدة الطيران إلى كويتو. ويُفاد حالياً بأن الوفيات جوعاً والأمراض المتصلة بذلك في ازدياد يوميًا في كويتو وتلك حالة من المؤكد أنها ستزيد تفاقمًا من جراء رفض التصريح بقيام رحلات غوثية.

٢٠ - وبرغم وجود ١٢ وكالة غوثية في مدينة هومبو، فما برحت الحالة الإنسانية هناك في تدهور نظراً للافتقار إلى الإمدادات الغوثية الكافية. ومنذ أيار/مايو ١٩٩٤ فإن أقل من ١٠ في المائة من شحنات الطيران التي خصصها برنامج الأغذية العالمي لكي تصل إلى المدينة هي التي صرحت بها الحكومة برغم التصريحات العلنية التي أفادت بإمكانية الوصول إلى الموقع دون عوائق. وما زالت عملية توزيع الأغذية في هومبو تواجه عقبات، كما أن عددا كبيرا من المراكز التغذوية أغلق بسبب غياب الإمدادات. ويساور الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية قلق خاص إزاء ضرورة العمل قبل ١٥ أيلول/سبتمبر على إيصال البذور والأدوات اللازمة للموسم الزراعي الحالي.

٢١ - وفي أنحاء أخرى من البلاد، تعمل الوكالات الغوثية بالفعل على توزيع البذور والآلات بالاقتران مع المعونة الغذائية. ففي الأجزاء الجنوبية من البلاد، تُبذل الجهود من خلال حملات التطعيم الواسعة لمكافحة تفشي مرض الحمى المخية الشوكية الذي نجم عنه بالفعل خسائر كثيرة في الأرواح. وقد انطلقت أيضا حملة لوقف انتشار مرض الماشية الذي يؤثر على الموارد الحيوية من الثروة الحيوانية. كما يحتاج الأمر إلى المزيد من تمويل المانحين على نحو عاجل للإبقاء على مستوى عمليات التحصين ودعم القطاع غير الغذائي.

٢٢ - وما برحت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وهي تعمل في تعاون وثيق مع وحدة تنسيق المساعدة الإنسانية تعزيزا للخطط الكفيلة بتنفيذ حملة توعية بالألغام على المستوى الوطني مع وضع استراتيجية عمل شاملة للألغام فيما تتواصل أيضا الاستعدادات المتعلقة ببرامج التسريح وإعادة الإدماج.

خامسا - الجوانب المالية

٢٣ - كفلت الجمعية العامة، بقرارها ٢٤١/٤٨ المؤرخ ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٤ الموارد المالية اللازمة للإبقاء على بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا حتى الفترة المنتهية ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بمعدل شهري يبلغ إجماليه ٧٠٠ ٠٩٨ ٢ من دولارات الولايات المتحدة (الصافي ٩٩٧ ٠٠٠ دولار). وعليه فإذا ما قرر مجلس الأمن تمديد الولاية الحالية للبعثة أو تكليف البعثة بولاية جديدة حسب النهج الموصى به في الفقرتين ١٥ و ٣١ من هذا التقرير، فلسوف أطلب إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين أن تتيح الإمكانيات المالية الكافية لتمديد و/أو توسيع البعثة.

٢٤ - على أنه تجدر ملاحظة أن حالة التدفق النقدي للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة الثانية في أنغولا لا تزال محذوفة بالخطر. ففي ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، وصلت المساهمات المقدرة للحساب إلى ٢٣,٧ مليون دولار. وعليه، فمن أجل تزويد البعثة المذكورة بالتدفق النقدي اللازم، تم اقتراض مبلغ إجماليه ٢١ مليون دولار من حسابات حفظ السلم الأخرى لفترة تزيد على ١٠ أشهر. وهذه القروض لا تزال غير مسددة.

٢٥ - ويبلغ مجموع المساهمات المقررة التي لم تسدد بعد عن جميع عمليات حفظ السلم في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ ما يصل إلى ٩٦٤ مليون دولار.

سادسا - ملاحظات

٢٦ - كانت التطورات الأخيرة في لوساكا مشجعة فأُتاحت بعض التفاؤل بإمكانية التوصل إلى تسوية شاملة للحالة الأساسية في أنغولا. ومما يدعو إلى الارتياح أنه بعد القبول رسميا بالمجموعة الكاملة من المقترحات المتعلقة بالمصالحة الوطنية، فإن اليونيتا لبي متطلبات القرار ٩٣٢ (١٩٩٤) وبالتالي قرر المجلس تأجيل النظر في فرض التدابير الإضافية المدعو إلى اتخاذها في ذلك القرار.

٢٧ - لكن برغم أهمية هذه التطورات، فإن الأمر يحتاج المزيد من الجهود من أجل إيصال محادثات لوساكا إلى نهاية ناجحة وسريعة. وبكل المقاييس، فإذا ما أظهر الطرفان الإرادة السياسية اللازمة، يمكن حل ما تبقى من قضايا مطروحة دون مناقشات مطولة. ومن شأن المزيد من التأخيرات أن يؤدي إلى استمرار نزاع مسلح نجمت عنه معاناة لا توصف بالنسبة إلى شعب أنغولا.

٢٨ - في ضوء ما سبق، فلسوف يتطلب الأمر مزيدا من الجهود ومن إبداء الحنكة السياسية الأصلية من أجل حل العديد من القضايا الجوهرية والبالغة الحساسية. ولسوف أحافظ من جانبي على استمرار جهود الأمم المتحدة في مساعدة الطرفين على التوصل إلى ختام ناجح بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ على النحو المنصوص عليه في بيان المجلس المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر. لكن ينبغي التأكيد على أن الذي يتحمل مسؤولية استثمار النجاحات المحققة في تلك المحادثات، هم زعماء الحكومة واليونيتا على السواء. فإذا لم يعتمد أي من الطرفين إلى التدليل على الإرادة السياسية اللازمة لذلك، فلن أتردد في أن أقترح على المجلس أن ينظر في أمر تنفيذ الفقرة ٧ من قراره ٩٣٢ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه على النحو المعاد تأكيده في البيانات اللاحقة الصادرة عن رئيسه.

٢٩ - وبرغم المناشدات العديدة من جانب مجلس الأمن، فقد ظلت الأعمال العسكرية مستمرة في البلاد. وهذه الإجراءات العسكرية تشكل تهديدا مستمرا للتقدم المحرز حتى الآن في لوساكا. فضلا عما تفضي اليه من خسائر جسيمة للغاية سواء بالنسبة لضحايا الأرواح البشرية أو الدمار المادي للهياكل الأساسية للدولة. بل إن هناك من التقارير ما يفيد من جديد باتخاذ استعدادات لشن المزيد من عمليات الهجوم والهجوم المضاد الواسعة النطاق.

٣٠ - إنني أشعر بقلق عميق إزاء الهجمات المتجددة على العاملين في مجال الإغاثة الدولية في أنغولا؛ إذ ينبغي أن تكفل سلامتهم وأمنهم على نحو قاطع لا لبس فيه. كما أن من اللازم ضمان أن تصل الإمدادات الإنسانية إلى كل أنحاء البلاد بغير عوائق. وإنني لأحث كلا الطرفين، وعلى نحو خاص، اليونيتا، على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة في هذا المضمار.

٣١ - وعلى أمل أن ينجز الطرفان العملية التفاوضية بحلول ٣٠ أيلول/سبتمبر، وهو الموعد الذي سوف تنتهي عنده الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، أوصي بتمديد هذه الولاية لفترة قصيرة أخرى حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ لإتاحة الوقت لإنهاء هذه المحادثات ولعقد اجتماعات المتابعة بين الممثلين العسكريين للحكومة واليونيتا، وتوقيع بروتوكولات لوساكا واتخاذ الاستعدادات من أجل توسيع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا. وفي أي وقت خلال هذه الفترة، يمكن للمجلس أن يكيّف الولاية حسب مؤشرات الظروف. وإنني أثق بأن المجلس سيظل على استعداد، كما أشار إلى ذلك في مناسبات سابقة عديدة، لأن يأذن على الفور بزيادة قوة البعثة إلى مستوياتها السابقة البالغة ٣٥٠ مراقبا عسكريا و ١٢٦ مراقب شرطة بالإضافة إلى عدد ملائم من الموظفين الدوليين والمحليين إذا ما أمكن بالفعل الوصول بالمفاوضات إلى نهاية ناجحة.

٣٢ - وأود الإعراب عن امتناني للرئيس شيلوبا، رئيس زامبيا وغيره من رؤساء دول المنطقة الفرعية على إسهامهم الملموس في جهود إقرار السلم في أنغولا. وأود كذلك أن أعرب من جديد عن تقديري لممثلي الدول المراقبة الثلاث على التعاون والمؤازرة التي لا تقدر بثمن، اللذين أسهموا بهما من أجل دفع عملية السلم إلى الأمام.

٣٣ - أخيرا، أود أن أثنى بالذات على ممثلي الخاص وعلى كبير المراقبين العسكريين وموظفي بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا، على التفاني الذي مازالوا يؤدون به واجباتهم، وكذلك على العاملين في وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الذين لا يزالون عاكفين على بذل الجهود من أجل توصيل المعونات الإنسانية إلى المحتاجين إليها، وهم يقومون بذلك، في ظل ظروف صعبة بل ومحفوفة بالمخاطر في غالب الأحيان.

- - - - -